دور الحوكمة المصرفية والشرعية في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية

– تجربة مصرف السلام الجزائر–

The role of banking governance and legality in controlling anddirecting the work of Islamic banks - the experience of Al Salam Bank Algeria

بوطران يزيد [*]، مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)،

boutarane.yazid@cu-tipaza.dz

لمار رضوان، مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)،

lammar.redhouane@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 11 /05/ 2023 تاريخ القبول: 28 /09/ 2023 تاريخ النشر: 28/12 /2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة ومساهمتها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، وذلك نظرا لتطور الصيرفة الاسلامية مؤخرا وللتعقيدات التي تكتنف مشروعية معاملاتها وخصائصها، فلقد أظهرت النتائج أن الحوكمة بنوعيها التقليدية والشرعية تساهم إلى حد كبير في دعم تفعيل عمل المصارف الإسلامية من الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية والحفاظ على الاستقرار المالي، بإضافة إلى الرفع من كفاءة إدارة المخاطر، باعتبار هذه الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة في المصارف، حيث تم الاعتماد على تجربة مصرف السلام في تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة لضبط وتوجيه أعماله ومعاملاته التي حقق بها الريادة في الجزائر.

في النهاية توصلت الدراسة أن الحوكمة السليمة في جوانبها الشرعية والإدارية هي بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ المصارف الإسلامية من الأزمات والتي تساعدها على تطوير أدائها المالي واستقراره واستمرارها.

كلمات مفتاحية: حوكمة مصرفية، حوكمة شرعية، كفاءة تشغيلية، إدارة مخاطر، سلامة مالية .

تصنيفات JEL: G34، G24، J28

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to shed light on the extent of the role of governance and its contribution to controlling the work of Islamic banks, due to the recent development of Islamic banking and the complexities surrounding the legality of the latter's transactions and their characteristics. Increasing the efficiency of Islamic banks and maintaining financial stability, in addition to raising the efficiency of risk management, as the latter is an essential pillar of governance in banks, where reliance has been made on the experience of Al Salam Bank in applying the mechanisms and principles of governance to control and direct its business and transactions that have achieved It has leadership in Algeria

In the end, the study concluded that sound governance in its legal and administrative aspects is a safety valve that saves Islamic banks from crises and helps them develop their financial performance, stability and continuity.

Keywords: Banking governance, legality governance, operational efficiency, risk management, financial soundness

Jel Classification Codes : G34, G24, J28

1- مقدمة:

تعتبر الحوكمة احدى المفاهيم الحديثة التي جاءت بها العولمة كنتيجة للوعي المكتسب بالحاجة الضرورية الى نظام دولي مستقر قائم على قواعد ومعايير دولية في إطار يؤدي الى بناء نظام قوي متعدد الاطراف، لقد عرف موضوع الحوكمة قدراً كبيراً من الاهتمام والعناية من قبل السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، وتعتبر المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى التي سعت إلى تطبيق مبادئ حوكمة وذلك من أجل ضمان أدائها المالي واستقراره فسلامة بقاءها مرهون باستعمالها للحوكمة التقليدية والشرعية ومدى الالتزام بمبادئها الذي يضمن كفاءة ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية، وإدارة المخاطر التي تمثل ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة بالإضافة إلى الكفاءة التشغيلية والسلامة المالية لذلك تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة كيفية ومدى تطبيق مبادئ وأليات الحوكمة المصرفية والشرعية في

المصارف التقليدية و الإسلامية، و كيفية تفعيل و ترشيد عمل المصارف واستمرارها وسنحاول معالجة موضوع الدراسة بطرح الإشكالية الرئيسة التالية: **ما هو دور الحوكمة المصرفية والشرعية في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية في الجزائر؟**

ويتفرع السؤال الرئيسي الى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما القصود بالحوكمة المصرفية و الشرعية في المصارف الاسلامية؟

– كيف تساهم الحوكمة في ضبط وتعزيز أعمال المصارف الإسلامية؟

– ما هو واقع تطبيق الحوكمة في مصرف السلام؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن أسئلة الدراسة صيغت الفرضيات التالية:

– تعمل الحوكمة المصرفية على تعزيز قيمة المصرف واستقراره وتحقيق أهدافه؛

– تساهم الحوكمة في ضبط وتوجيه عمل المصارف الإسلامية عن طريق الرقابة والمراجعة على معاملاتها، بغرض تحقيق السلامة المالية عن طريق التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة؛

– يحاول مصرف السلام تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة التي تم اصدارها من طرف مجلس الخدمات المالية الاسلامية وكذا المتعلقة باتفاقية بازل 3.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف ودراسة كل ما يتعلق بالجوانب النظرية للحوكمة المصرفية والشرعية وإبراز أهميتها ومبادئها، ودورها في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية، واظهار مدى تطبيقها في المصارف الجزائرية وبأخص مصرف السلام.

دراسات سابقة:

– **كامليا بولقمح / مريم لبصايرة 2022، دور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – بنك السلام نموذجا– مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06 / العـدد : 02**،تهدف هذه الدراسة إلى التقصي عن مدى مساهمة الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، ولقد تم الاعتماد على تحليل بعض الاساليب المتخذة من طرف بنك السلام كنموذج لإبراز العلاقة بين ادارة المخاطر ومبادئ الحوكمة. ولقد أظهرت النتائج أن الحوكمة بنوعيها التقليدية المصرفية والشرعية الإسلامية تساهم إلى حد كبير في دعم

كفاءة إدارة المخاطر من خلال الأساليب التي تم إلزام المصارف الإسلامية بتطبيقها خاصة ان هذا النوع يتعرض الى مخاطر متعلقة بطبيعته الاسلامية، وتساهم هذه الاساليب في رسم سياسات ادارة المخاطر وحماية وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم

-د.عبيد محمد، ط.د بشير لزعر الحسين، 2021، استثناءات البنوك الإسلامية – الحوكمة الشرعية نموذجا- مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 02 / العدد:02 ،تهدف هذه الدراسة الى الاطلاع على واقع الحوكمة الشرعية في مصرف السلام- الجزائر- والتي توصلت الى تحقيق المصرف لنتائج جيدة لمؤشرات مبادئ وبنود هاته الحوكمة لسنة 2019، مع العلم أن المصارف الإسلامية والتقليدية تجتمع في قواعد الحوكمة المصرفية، إلا أن خصوصية نشاط وعمل المصارف الإسلامية وطبيعة العلاقة التي تربط المصرف بعملائه والمبنية على الرابط الشرعي أوجبت وجود قواعد وضوابط للحفاظ على هاته العلاقة يشار اليها بالحوكمة الشرعية

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في كونه موضوع الساعة لان حوكمة المصرفية والشرعية أساسا لتحقيق الشفافية بهدف ضمان مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية، وان التطبيق السليم لمبادئها يساعد على السير الجيد للمصارف ويضمن بقائها واستمرارها وتبيان أهميتها في ضبط أعمالها من حيث إدارتها للمخاطر والرفع من كفاءتها التشغيلية، إضافة لتحقيقها السلامة المالية للمصرف،

2 – الإطار النظري للحوكمة في المصارف الإسلامية واليات تنفيذها

إن المصارف الإسلامية تختلف شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد الأولى عن مبادئ لا يمكن التنازل عنها، فيكون بذلك نظام الحوكمة فيها مختلف عن التقليدية وسوف نستعرض مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية

2-1- ماهية الحوكمة المصرفية: (التميمي و القيسي، 2012، صفحة 171)

لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الحوكمة، حيث يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس

الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين."

2–2–أهمية الحوكمة المصرفية: فيها العديد من المزايا والتي نذكر منها ما يلي: (نعمان، 2009، الصفحات 20–21)

- ✓ تحقيق الشفافية ودقة الوضوح في القوائم المالية للمصرف تمكن المستثمرين من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
- ✓ تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الرأسمال المحلي على الاستثمار في المشروعات المحلية؛
- ✓ تخفيض مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وترفع مستوى أدائها بإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي؛
- ✓ سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والوقاية منه، ومنع حدوث الأزمات المالية.

2–3–ماهية الحوكمة المصرفية في المصارف الاسلامية: (ماجن، 2021، صفحة 78)

ان الحوكمة في المصارف الاسلامية تقوم بالعمليات الشرعية والاعمال المباحة وفق احكام الشريعة الاسلامية فقط، فالمصارف الإسلامية تخضع لنوعين من الحوكمة: الحوكمة التقليدية والحوكمة الشرعية.

أ–تعريف الحوكمة المصرفية الإسلامية: (الزهرة، 2018، صفحة 162)

يعرف مصطلح الحوكمة في المصارف الإسلامية بانه " ذلك النظام الذي تدار به المصارف الإسلامية إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح وحماية الحقوق لكافة الاطراف المرتبطة بها، وتحقيق الشفافية والإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية في عرض القوائم والتقارير والمعلومات المالية، وعن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف نفسه وللقطاع المصرفي الإسلامي" .

ب–خصائص الحوكمة في المصارف الإسلامية:

تتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية بما يلي: (بورقبة و غربي ، 2015، صفحة 115)

- ✓ المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة والمشاركة التي تتضمن درجة عالية من المخاطرة؛
- ✓ وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية؛

- ✓ وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات التي تعيق نشاط المصرف الإسلامي.

ج–أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية: تهدف أساسا إلى: (الوابل، 2015، صفحة 88)

–تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها، بما يبتعد عن أي تدليس أو جهل أو غرر؛

–تحقيق مقومات أخلاقيات العمل المصرفي من ثقة وصدق وأمانة؛

–تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي؛

–تحقيق العدالة بين جميع الأطراف: الإدارة، المساهمون ذو العلاقة، العملاء، الموظفون، جهات التدقيق الخارجي؛

–تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة

2– 4– مفهوم الحوكمة الشرعية :

تعتبر الحوكمة الشرعية من القضايا المهمة لنظرا لأهميتها ودورها في المصارف الإسلامية، حيث تخضع الأخيرة إلى نوعين من الحوكمة، الحوكمة التقليدية والحوكمة الشرعية.

أ–تعريف الحوكمة الشرعية:

أولى المحاولات لتعريف مفهوم الحوكمة الشرعية، قدمها مجلس الخدمات المالية الإسلاميةIFSB وذلك من خلال المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، وقد تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلا (بوهرواة و بوكروشة، 2015، صفحة 94)

ب–مبادئ الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: تتمثل فيما يلي:

–مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (محمد، 2018، صفحة 136)

لقد عمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى اعتماد مجموعة من المبادئ وهي كالآتي:

-المبدأ (1): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار يحدد سياسة كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الهيئة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين

-المبدأ (2): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من مطابقة تقاريرها المالية وغير المالية وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، إضافة لموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية

-المبدأ (3): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة ووضع الوسائل الكافية لضمان هذه الحقوق؛

-المبدأ (4): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد المخاطر والعوائد المتوقعة كأساس لسياساتها الاستثمارية بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد؛

-المبدأ (5): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد مختصين للحصول على الأحكام الشرعية لمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع منتجاتها، نشاطها وعملياتها؛

-المبدأ (6): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة وكما ينبغي نشرها للاطلاع عليها؛

-المبدأ (7): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية التي تتعلق بحسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار من جهة وللجمهور من جهة أخرى، حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

–لجنة بازل *:* كما أن لجنة بازل قد قامت بوضع اتفاقيات سميت ب "بازل (3)"موجهة للمصارف الإسلامية قامت من خلالها بالتأكيد على التركيز على مجموعة من المحاور لأجل تعزيز الحوكمة ونذكرها فيما يلي*:* (السلام و بومدين ، 2018، صفحة 23)

- التخفيف من المخاطر السوقية والتشغيلية عبر وضع معايير متينة تؤمن معاملات المصارف؛
- التقيد بالمعايير الإشرافية التي من شانها ضمان تنفيذ سياسات المصرف بكل مرونة من دون تعقيد؛
- التزام المصارف الإسلامية بتطبيق معظم القرارات والإرشادات الدولية التي تخص وتنظم العمل المصرفي؛
- تعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين؛

- التقيد بمتطلبات كفاية رأس المال يضمن لشركاء المصرف الإسلامي والمتعاملين معه فعالية سياساته في إدارة رأس ماله.

–هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (htt://aaoifi.com، 2023)

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سبعة معايير وهي كالاتي:

–معيار رقم 1 : تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها (إعادة تصنيف) : هو وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات في جميع معاملاتها وعمليتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

–معيار رقم 2 : الرقابة الشرعية (إعادة تصنيف) : هو وضع قواعد وإرشادات بشأن مساعدة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات في أداء الرقابة للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية

–معيار رقم 3 : الرقابة الشرعية الداخلية : هو وضع قواعد وإرشادات حول الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسات التي تزاول أعمالها وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

–معيار رقم 4 : لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية : هو التعريف بدور لجنة المراجعة والضوابط ومسؤوليتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما يبين شروط تكوينها لكي تكون فعالة– .

معيار رقم 5 : استقلالية هيئة الرقابة الشرعية : هو وضع قواعد وإرشادات لمساعدة هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب المتعلقة باستقلاليتها وكيفية مراقبة تلك الاستقلالية.

–معيار رقم 6 : بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية : يهدف إلى تعزيز كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام الموارد الاقتصادية وإلى تكريس مسؤولية القوامة على تلك الموارد،

– معيار رقم 7: المسؤولية الاجتماعية للشركة السلوك والافصاح في المؤسسات المالية الإسلامية: إبراز المعايير الإلزامية لتطبيق تلك المسؤولية، وإيضاح صيغ الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.

–معيار رقم 8" الهيئات الشرعية المركزية": يقدم هذا المعيار دليلا إرشادية متكاملا حول تعريف الهيئة الشرعية المركزية، ونطاق عملها ومسؤولياتها وتكوينها، وتعيين أعضائها، واستقلاليتها، واختصاصاتها المركزية،

-**معيار رقم 9 "الالتزام الشرعي"**: ويهدف هذا المعيار إلى تقديم دليل إرشادي لإنشاء وظيفة الالتزام الشرعي وإدارتها في المؤسسات المالية الإسلامية، وتوحيد الممارسات العالمية بهذا الصدد.

-معيار رقم 10" تصنيف الالتزام الشرعي والاستئماني: حيث يوفر المعيار دليل إرشادي للحوكمة الشرعية والتصنيف الاستئماني للمؤسسات المالية الإسلامية.

-**معيار رقم11 "التدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المالية الإسلامية"**: يهدف الى استبدال معيار الحوكمة رقم 3 وينص على الامتثال ومراقبة الجودة والمتطلبات الأخلاقية وإعداد تقارير للتدقيق الشرعي الداخلي.

-**معيار رقم 12 "حوكمة الصكوك"**: يقدم إرشادات مفصلة حول حوكمة الصكوك للمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال تقديم إطار عمل شامل لإدارة إصدار الصكوك خلال الاستثمار ومراحل الاستحقاق / *الانتهاء*.

2– 5–آليات تنفيذ الحوكمة في المصارف الإسلامية :

إن وجود هذه الآليات يعد من الأمور الحاسمة لضمان وجود الحوكمة التقليدية والشرعية في المصارف الإسلامية وتنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية:

أ–الآليات الداخلية لحوكمة المصارف الإسلامية: الآليات الداخلية للحوكمة تتمثل فيما يلي:

-**آلية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه**: هو المسؤول عن فعالية آليات الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المحددة، كما أن الدور الرئيس لمجلس الإدارة هو تحديد أهداف واستراتيجيات المصرف،

– آلية كفاءة رأس المال الرقابي: تهدف إلى تقليل المخاطر من خلال التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال ،تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات؛ (الخالدي، 2008، صفحة 216)

–آلية هيئة الرقابة الشرعية الداخلية: تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في أنها تخضع للرقابة الشرعية من قبل هيئة لها استقلالها التام عن الأجهزة التنفيذية، يتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

–آلية لجنة المراجعة والضبط : إن تكوين لجان المراجعة جاء لمراجعة قصور أو مشاكل أدت إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي بسبب نقص مصداقية القوائم المالية في استقلال المراجع الخارجي، وتعرف بلجنة المراجعة الشرعية الداخلية في الحوكمة الشرعية وتعمل تحت وصاية هيئة الرقابة الشرعية؛

–آلية التدقيق الداخلي : تعد وظيفة التدقيق الداخلي أساس النظام الرقابي، الذي على أساسه يتم تطبيق مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية، وتعرف بوحدة التدقيق الشرعي في الحوكمة الشرعية وتعمل تحت وصاية لجنة المراجعة الشرعية الداخلية؛

–آلية الالتزام أو الامتثال الشرعي : وهي خاصة بالحوكمة الشرعية، وتختص وحدة الالتزام الشرعي بفحص مدى امتثال والتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تعمل كذلك تحت سلطة لجنة المراجعة الشرعية الداخلية؛ (الخروصي، 2023، الصفحات 10-11)

–آلية تركيز الملكية: هدفها ضمان حقوق الأقلية، وتقليل مشكلات وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة؛

–آلية تعويضات المدير التنفيذي: تمثل أحد أليات الحوكمة التي تؤدي إلى ربط بين مصالح المديرين من جهة والمالكين من جهة أخرى، عبر الرواتب والمكافآت والحوافز بعيدة المدى (خليل، 2013، صفحة 128)

ب–الآليات الخارجية لحوكمة المصارف الإسلامية: الآليات الخارجية للحوكمة تتمثل فيما يلي:

–آلية هيئة الرقابة الشرعية المركزية : جهاز رقابي شرعي لدى البنوك المركزية يقوم بفحص مدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومدى توافق إطار حوكمتها الشرعي مع القوانين والتعليمات ذات الصلة؛

–آلية التدقيق الخارجي: تعتبر آلية أساسية لضمان حوكمة جيدة في المصارف، إذ يساعد المدققين الخارجيون على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية التي تعد أحد المبادئ المهمة في الحوكمة الفعالة؛ (الشرابي و الدباغ، 2019، صفحة 98)

–آلية السوق : إن السوق يقوم بمعاقبة المدراء التنفيذيين ضعيفي الأداء ويشجعهم على تحسين الأداء خوفا من ضياع سيطرتهم على المؤسسة؛

–آلية التشريعات والقوانين: تعد مؤثرة ومهمة جدا في تنفيذ الحوكمة، حيث نجد الأنظمة والقوانين تختلف من بلد إلى أخر، وكل نظام في بلد معين له إيجابيات وسلبياته المؤثرة في تطبيق الحوكمة. (أصيل، 2012، صفحة 177)

3– أهمية الحوكمة في ضبط أعمال المصارف الإسلامية:

تلعب الحوكمة دورا كبير في ضبط أعمال المصارف الإسلامية عن طريق الرقابة والمراجعة على معاملاتها ونذكر منها إدارة المخاطر، الكفاءة التشغيلية، بإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي .

3–1–دور الحوكمة في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية: (بورقبة و غربي ، 2015، صفحة 125)

تعتبر الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوع بالغ الأهمية، وتتمثل في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة ،وإن الحوكمة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة ، أي أنها تهدف لتقسيم العوائد المكتسبة فيما بينهم مما يؤدي من الرفع من كفاءتها التشغيلية ،ووضوح حقوق وواجبات كل طرف ويرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل للموارد سواء مالية أو بشرية، مع الاهتمام و النظر إلى المعاملات متدنية المخاطر ،فيما يخص مصادر الأموال يجب أن تكون شرعية ، أما فيما يخص الموارد البشرية يجب اهتمام بها، عن طريق دورات و تربصات تكونية و حصص تدريبية تعليمية على مستوى المصرف باعتماد على التوطين الوظيفي، ويمكن القول إن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين الشرعية والكفاءة المالية،

3–2–دور الحوكمة في إدارة المخاطر والسلامة المالية في المصارف الإسلامية :

أنشئت لجنة بازل من أجل تحقيق بنية مالية قوية وضمان الأمان والاستقرار للنظام المالي العالمي، ويتمثل الهدف الأساسي من هذه اللجنة في خلق بيئة مناسبة، والمحافظة على إدارة جيدة للائتمان، وضمان تفعيل الرقابة على المخاطر المصرفية، وعلى الرغم من أن هذه المعايير غير إلزامية من الناحية

القانونية إلا أن المصارف تلتزم بها، ولقد أرست لجنة بازل عددا من القواعد لتطوير وتنمية الدعائم الرئيسية لاحتساب رأس المال طبقا للمعايير المقترحة، وتتمثل هذه الدعائم في:

– الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال : وضعت لجنة بازل معايير موحدة تضمنها اتفاق بازل 1، وتم تعديلها في اتفاق بازل 2 بإدراج طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة لمواجهة مختلف المخاطر، وذلك بإحداث تغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان دون إحداث تعديلات على مخاطر السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التشغيل، وهذا دون تغيير الحد الأدنى لرأس المال والذي بقي في حدود 8%، إذ أصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب بالمعادلة التالية:

إجمالي رأس المال / (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق +مخاطر التشغيل) أصغر أو تساوي 8%

وبعدها جاءت بعض الاقتراحات من بعض هيئات الدولية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يمثل خطوة مهمة نحو تطوير صناعة التمويل الإسلامي، ويهدف إلى توحيد النهج في تحديد المخاطر في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعيين أوزان الأخطار التي تلبي المعايير التحوطية المقبولة دوليا، الامر الذي جعل البنوك المركزية في المراجعة السريعة للمبادئ الأساسية التي جاءت بها اتفاقية بازل 2، وعلى هذا الأساس تم وضع معايير جديدة أكثر فعالية سميت ببازل3.

أما بازل 3فقد تضمنت كما سبق ذكره، زيادة الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسات المصرفية العالمية من أجل تعزيز صلابتها بوجه أزمات محتملة قادمة، إذ يتوجب على المصارف رفع الشريحة الأولى من رؤوس الأموال التي تشكل احتياطاتها إلى نسبة 7 %بدلا من 2 %، كما ستتم زيادة نسبة الأصول الذاتية للبنوك من 4 %حاليا إلى 6% و تم رفع معدل الملاءة لرأس المال من 8%إلى 10,5% ،كما تطرقت لعنصر آخر مهم يتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة فاقترحت نسبتين الأول على مدى القصير ويعرف بنسبة تغطية السيولة **LCR**،والثاني على المدى الطويل ويسمى نسبة صافي التمويل المستقر**NSFR** وقد أضاف بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب لا أن تقل عن 3 % (سعيدي، 2015، الصفحات 115-116)

إن الفهم الصحيح للمخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي لها وإدارتها عن طريق الحوكمة بإجراءات الرقابة والمراجعة عليها بفرض تطبيق مجموعة من القواعد الاحترازية التي تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين والمساهمين على

حد سواء والذي يمثل مبدأ من مبادئ الحوكمة، كما وأنها أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي؛ (عثماني و بن مخلوف ، 2015، صفحة 610)

–انضباط السوق : من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب المصارف بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه المصارف لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال؛

–عمليات المراجعة الرقابية: تمثل الأجهزة الرقابية والإشرافية على مخاطر الائتمان للتأكد من أن لكل مصرف نظم داخلية سليمة لتقدير رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره (طهراوي و بن حبيب، 2018، صفحة 82)

3– 3–دور الحوكمة في تفعيل نشاط هيئات الرقابية الشرعية:

يمكن أن تعمل أدوات الحوكمة على تنظيم الرقابة الشرعية وتجانسها من خلال عدة مجالات منها:

- ✓ تساعد في اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية، واستقلاليتها؛
- ✓ الالتزام بأليات الحوكمة في أنشطة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى تطوير أدائها، والتغلب عل مشاكلها وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والإدارية؛
- ✓ تؤدي حوكمة هيئات الرقابة الشرعية إلى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المصارف الإسلامية، وزيادة الثقة فيها وتحقيق مصالح الأفراد؛ (عمارة و العربي ، 2019، صفحة 109)
- ✓ طبيعة المعلومات المتاحة لكافة المتعاملين مع المصارف الإسلامية تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئها؛
- ✓ تساهم الحوكمة في المصارف الإسلامية خلال التطبيق السليم لمبادئها على توفير بيئة قائمة على الشفافية والمساءلة مما يمكن هذه المصارف من القيام بعملها وتحسين أداءها؛
- ✓ تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يضمن مراعاة الشرعية الإسلامية ما يعزز ثقة الجمهور بالخدمات المقدمة. (صوالحي و الناهض، 2017، صفحة 3)

4-واقع ودور الحوكمة في ضبط أعمال مصرف السلام الجزائري: يتبن لنا من خلال الآليات المتبعة من طرف بنك السلام لإرساء الحوكمة أنها تساهم بشكل مباشر في ضبط وتوجيه أعمال المصرف.

4-1-دور الحوكمة في ضبط أعمال مصرف السلام الجزائري :

يقوم بنك السلام بآليات لإرساء الحوكمة التي تساهم في تفعيل سياسة ضبط الاعمال، وللوصول الى واقع ودور الحوكمة في توجيه وضبط اعماله تطرقنا الى التقارير السنوية للمصرف وذلك من خلال:

الشكل رقم (1): يمثل إجمالي الأصول التي بحوزة المصرف ما بين 2014 إلى 2021 الوحدة: مليون دولار

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أنه بلغ مجموع المركز المالي للمصرف في وتيرة تزايد مستمرة حيث كان مبلغ 36مليار دج (306مليون دولار) في سنة 2014بعدها قفز الى 238 مليار دج (713 1 مليون دولار) سنة 2021مقابل 163 مليار دج (230 1 مليون دولار) سنة 2020 بنمو قدره 46%، وهذا راجع كله لسياسة الحوكمة الرشيدة التي انتهجها المصرف في إدارته.

الجدول رقم (01): حجم عدد ودائع العملاء خلال الفترة من2014الى2021

السنة	ودائع العملاء	
2014	306 مليون دولار	
2015	311 مليون دولار	
2016	342 مليون دولار	
2017	561 مليون دولار	
2018	721 مليون دولار	+32%
2019	857 مليون دولار	20%+
2020	978 مليون دولار	26%+
2021	1405 مليون دولار	51%+

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم الودائع بمصرف السلام فخلال سنة 2014كانت 306 مليون دولار لتبقى في الارتفاع المعتبر خلال باقي السنوات حتى تصل الى 857مليون دولار خلال سنة 2019 بعدها يصل إلى 978دولار خلال سنة 2020مقارنة مع سنة 2021حيث حقق المصرف أعلى نسبة وصلت إلى 1405مليون دولار بنمو قدره 51%,وهذا يدل على اقبال العملاء للتعامل مع مصرف السلام ،والزيادة جاءت نتيجة استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية ،نتيجة عرض أفضل الخدمات الجديدة وتوفير كل جهوده لتوفير السيولة الدائمة بالمصرف لإرضاء جميع العملاء، ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه باستعماله لمبدأ الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية في الحوكمة التي خطط لها المصرف في السنوات الأخيرة مما ساعدته على احتلال الريادة في الجزائر

الشكل رقم (02): يمثل حجم التمويلات التي يقدمها المصرف السلام الوحدة: مليون دولار

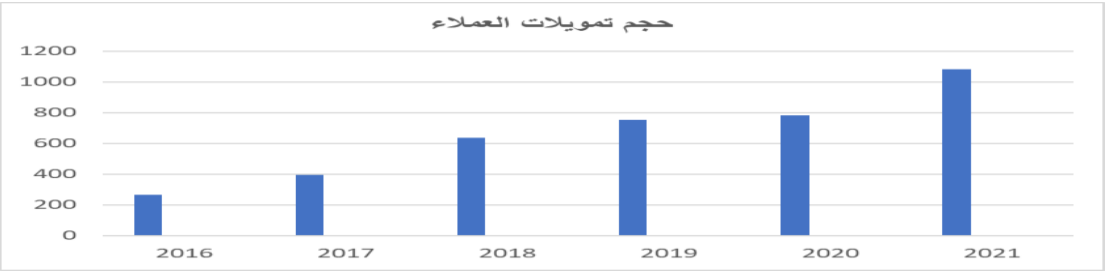

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن حجم التمويلات في تزايد مستمر، حيث بلغت محفظة تمويلات الزبائن الصافية في سنة 2016قيمة 29مليار دج ما يعادل (264مليون دولار)، بعدها وصل مستوى بلغ 150 مليار دج (082 1 مليون دولار) في سنة 2021بزيادة قدرها 51 %عن مستواها سنة 2020 التي كانت تمثل 99مليار دج ما يعادل (782مليون دولار) نتيجة لنمو رصيد تمويلات المؤسسات وتوسيع قاعدة الزبائن باعتماد على قطاع التجزئة وتمويل الأفراد

الشكل رقم (03): يمثل نسبة معامل الكفاءة التشغيلية التي يقدمها المصرف السلام

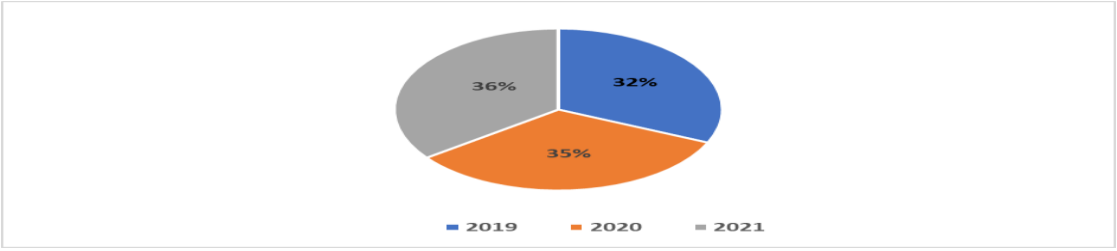

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن نسبة معامل الكفاءة التشغيلية التي يقدمها المصرف في تصاعد حيث سجلت 32% في سنة 2019 , لتصل إلى 36% في سنة 2021, هذا يدل أن المصرف مهتم بإدارة الكفاءة التشغيلية سواء من موارد مالية أو بشرية وتكوينها وتطويرها إلى أعلى مستويات وتدعيمها بأحدث التجهيزات والتكنولوجيا الحديثة وتطوير نظم المعلومات التي تتماشى مع تطوير منتجاته الجديدة.

من خلال الاطلاع على التقارير السنوية لمصرف السلام خلال السنوات الثلاثة الأخيرة:

نجد أن مصرف السلام مهتم يستقطب عدد كبير من العملاء كل سنة والتي تشهد ارتفاعا ملحوظا فكل سنة تكون الودائع في زيادة وهذا يدل على اقبال الزبائن من أجل التعامل معه، كون المصرف يعتمد على القواعد الشرعية في تعاملاته وعرض منتجات تستند الى احكام الشريعة كل هذا من أجل ضمان توفر السيولة في كل وقت، حيث نجد أن رصيد السيولة بلغ عند نهاية سنة 2020 مبلغ 54 مليار دج (405 مليون دولار) ،و بلغ رصيد السيولة عند نهاية سنة 2021 مبلغ 76 مليار دج (547 مليون دولار) وقد حقق نسبة نموا تقدر ب70% ، الامر الذي يجعل المصرف في أمان و الاستقرار مالي ، أما من جانب نشاط الرقابة فهو يهتم بالرقابة الشرعية و التدقيق و الرقابة الدائمة على الامتثال ،في سنة 2016 تم تفعيل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حيث عقدت أربعة اجتماعات تم من خلالها تدعيم الرقابة الدورية على عمليات المصرف و توسيع نطاقها على جل العمليات، و تم وضع نظام التصنيف الائتماني الداخلي قيد التنفيذ كآلية لقياس المخاطر الائتمانية، وفي هذا السياق تم اعتماد سياسة تسيير مخاطر السيولة و سياسة إدارة المخاطر العملياتية وسياسة الرقابة على الامتثال، كما استحدث مهام متعلقة بالتدقيق الشرعي مرتبطة بالمراقبين و المدققين الداخليين على مستوى الفروع من أجل التحكم أكثر في المخاطر الشرعية, كما أنشأ المصرف لجنتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، أما من جانب إدارة المخاطر فنلاحظ من خلال البيانات المالية أن المصرف خصص لمؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء ما يعادل 626 317ألاف دج و 418 519 1ألاف دج بالنسبة لتغطية المخاطر المصرفية العامة في سنة 2020 مقارنة مع سنة 2021 نجد أن المصرف خصص 444 888الاف دج لمؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء أي بنسبة زيادة تمثل 12% و 519 986 1 الاف دج بنسبة زيادة تمثل 31% , بإضافة الى الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر الذي يتمثل في الهياكل العملياتية و الهياكل الرقابية مع اللجان الداخلية و اللجان التابعة لمجلس ادارة وهذا يدل على أن المصرف يعطي أولوية لإدارة المخاطر التي تعد ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة، وفي مجال تطوير المهارات تم تنظيم 45 دورة تدريبية من بينها 42 دورة تدريبية خارجية ودورة تدريبية واحدة داخلية في الصيرفة الاسلامية ودورتين تدريبيتين خارج الوطن خصت 371 مشاركة

للموظفين، أما فيما يخص الرواتب والعلاوات والمكافآت التي يقدمها المصرف لموظفيه فإن المصرف يولي عناية خاصة في هذا المجال حيث يعمل على زيادة الأجور وتقديم العناية الصحية وتقديم تحفيزات ومكافأت سنوية ومنح قروض حسنة للحفاظ على المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين حتى يتسنى له القضاء على الفساد الإداري والمالي ويحقق سلامة واستمرارية المصرف كل هذا بفضل الحوكمة الرشيدة التي يطبق مبادئها وقواعدها، وبلغت حقوق المساهمين مستوى 27 مليار دج (196 مليون دولار) مسجلة نموا نسبته 44%مقارنة بسنة 2020 وذلك بفضل رفع رأسمال المصرف من 15 إلى 20 مليار دج، وكمحصلة لما سبق نجد أن النتيجة الصافية لسنة 2021 بلغت 3,4 مليار دج (24مليون دولار) بنمو نسبته 10 %مقارنة بالنتيجة المحققة في سنة 2020 التي بلغت 3 مليار دج (23 مليون دولار) .

4-2-واقع ومظاهر الحوكمة في بنك السلام:

يحاول مصرف السلام تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة والتي تم اصدارها من طرف مجلس الخدمات المالية الاسلامية وكذا المتعلقة باتفاقية بازل 3، اعتمادا على تقاريرها السنوية ترتكز مظاهر الحوكمة في مصرف السلام الجزائري اساسا على ما يلي :

- نشر التقارير السنوية المعبرة عن الحالة المالية والاقتصادية والشرعية لمصرف السلام الجزائري بانتظام من خلال موقعه الرسمي، اذ يعمل المصرف رغم بعض التأخير على الإفصاح على نتائجه بدقة وشفافية
- الامتثال الكامل للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف بغرض تفادي الازمات وذلك باعتماده على مجموعة من الأنظمة التي تضبط حوكمة المؤسسة المالية ومنها:

-تشكيل جمعية المساهمين والتي تتكون من 22 مساهما من 8 دول عربية تجتمع كل سنة مرة لإقفال الحسابات المالية .

-تشكيل مجلس الإدارة والذي أوكلت إليه مهمة ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة للمصرف مع الحفاظ على مصالح المساهمين ولقد تم عقد 7 اجتماعات بهذا الغرض في سنة 2020

- التقييم الذاتي للمخاطر لكل مهنة على مستوى المصرف (خريطة المخاطر لمصرف تحوي 455خطر)،

-تشكيل لجان مجلس الإدارة كلجنة التدقيق، لجنة التمويلات ولجنة الرقابة الشرعية، إضافة الى متابعة كل ما يتعلق بتوجيه الرقابة وإدارة المخاطر ومدى امتثال المصرف لقواعد البنك المركزي الجزائري خاصة في ظل اصدار محاولة هذا الأخير تقنين النشاط المصرفي الإسلامي (http://www.alsalambank.com، 2023)

5-الخاتمة :

لقد تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة المصرفية و الشرعية خلال الأعوام الماضية، وإن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وسلامة النظام المصرفي وذلك من خلال المعايير ومبادئ التي وضعتها هيئات الرقابة على المصارف الإسلامية، حيث أن الحوكمة السليمة في جوانبها الشرعية والإدارية هي بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ المصارف الإسلامية من الأزمات، ويساعدها على المنافسة في السوق العالمية، وتساهم الحوكمة الرشيدة القائمة على المحاسبة والمساءلة ،الإفصاح والشفافية في الحد ومحاربة أشكال الفساد الإداري و المالي .

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ما يلي:

-إن للمصارف الإسلامية حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية تعمل على توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الاسلامية

-تعتبر الحوكمة المصرفية والشرعية في المصارف الإسلامية صمام الأمان لاستمرارها والحفاظ على استقرارها المالي؛

-الشفافية، العدالة، المسؤولية في اتخاذ القرار ضروري لتفعيل دور الحوكمة في ضبط أعمال المصارف الإسلامية؛

-إن الآليات المتبعة من طرف بنك السلام لإرساء الحوكمة تساهم بشكل مباشر في تفعيل سياسة إدارة المخاطر والرفع من كفاءة أدائه، والحفاظ على سلامته المالية.

الاقتراحات والتوصيات :

-توفير بيئة ملائمة لدعم تطبيق الحوكمة في المصارف إضافة إلى محاربة الفساد المالي والإداري في المصارف؛

-تأهيل الكادر البشري من خلال اعتماد برامج تدريب في مجال الحوكمة وخاصة الجانب الشرعي؛

-على الجهات الوصية العمل على توفير قوانين جديدة تتماشى وتنظم وتوجه عمل المصارف الإسلامية؛

-على مصرف السلام الاستمرار في تطوير خدماته تماشيا مع التطورات التكنولوجيا المختلفة؛

- استفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وإبرام اتفاقيات مع الهيئات الدولية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية والاخذ بمبادئها كنظرة استشارية واستشرافية .

قائمة المراجع:

http://www.alsalambank.com . (2023/ 04/ 27). Récupéré sur الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري : 16:23

أصيل, ش. م (2012) المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر، بسكرة, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير _ مذكرة لنيل شهادة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد خضير.ص:177

التميمي, ر. ف & القيسي, أ (2012) أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل و إنعكاستها على القيمة الإقتصادية المضافة –دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان .*مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية* ,المجلد19،العدد70،ص:171

الخالدي, ح. ع (2008) تأثير أليات الداخلية للحاكمية في الأداء و المخاطرة المصرفية – لعينة من المصارف الأهلية العراقية .بغداد, رسالة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الإقتصادية, العراق: جامعة بغداد.ص:216

الخروصي, ص. ب (05/ 05 /2023) الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية في سلطنة عمان *مداخلة ضمن برامج نادي الإقتصاد الإسلامي* ,ص ص: 10-11

الزهرة, ف (2018) الحوكمة المصرفية بين النظري و التطبيق–دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية و التقليديةفي الجزائر .*رسالة لنيل شهادة الدكتوراه* ,عنابة, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر: جامهة باجي مختار–عنابة.ص:162

السلام, ط. ع & ,.بومدين , ي (2018) إتفاقية بازل 03 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية .*مجلة الإقتصاد الجديد* ,*المجلد2*(العدد19),ص: 23.

الشرابي, م. م & الدباغ, ل. م (2019) دراسة تحليلة لأليات الحوكمة في المصارف الإسلامية و أثرها في مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير و القوائم المالية .*مجلة تنمية الرافدين* ,*المجلد38*(العدد 123), ص:98.

الوابل, س. ب(ديسمبر .2015)الحوكمة المؤسسية و الشرعية في المصارف الإسلامية .*مجلة الدراسات التجارية المعاصرة* ,المجلد2،العدد1،ص:88

بورقبة, ش. ع & غربي , ع(أكتوبر ,2015)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية –حالة دول منطقة الخليج .-*مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد الإسلامي*,المجلد28،العدد5،ص:115

بوهرواة, س & بوكروشة, ح (2015) حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة البنك المركزي الماليزي .–*المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية* ,المجلد3,العدد 2،ص:94

خليل, إ. ل (2013) .تأثير أليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي الطوعي في القطاع المصرفي – دراسة إستطلاعية في مصارف القطاع الخاص العراقية , كلية العلوم الإقتصادية و التسيير –, العراق: جامعة الموصل ص:128.

سعيدي, خ .(2015) .الحوكمة فب البنوك وفق مقررات بازل 1و2و3 و دورها في إدارة المخاطر – دراسة حالة الجزائر .- *مجلة المدبر* ,*المجلد 2*(العدد2),ص ص: 115-116.

صوالحي, ي & الناهض, ع (2017, September) .نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها م مستندها,و مشكلتها و مبادئها ،و مرتكزاتها ***IIUMInstitute of Islamic Banking and Finance***,p 3.

طهراوي, أ & بن حبيب, ع .(2018) .إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل .*مجلة الدراسات الإقتصادية الإسلامية* ,*المجلد 19*(العدد 1),ص: 82.

عثماني, أ & بن مخلوف , أ (جوان,2015) دور تاحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر و تحقيق الإستقرار المالي .*مجلة العلوم الإنسانية،المجلد28* ,(العدد40),ص: 610.

عمارة, ن. ب & العربي ,ع (2019) أليات و متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية .*مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية* ,*المجلد4*(العدد2),ص: 109.

ماجن, س .(2021) .أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية .سطيف, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير –جامعة سطيف 1, الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،ص:78

محمد, ا (2018) .دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية .*مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير* ,*المجلد 7*(العدد1),ص: 136.

نعمان, إ. إ (2009) دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة .غزة, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل, فلسطين: الجامعة الإسلامية،ص ص: 20-21

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2023/04/03)، الموقع الرسمي تم الاستيراد من الصفحة الرئيسية:http://aaoifi.com